**هذا الذي يُسمّى قاضياً !!!**

كلام قاله الرئيس الأميركي دونالد ترامب،تعليقاً على القرار الذي أتخذه القاضي الفيدرالي " جيمس روبارت" المُعين من قبل الرئيس الأميركي جورج بوش الأبن في مدينة سياتل عاصمة ولاية واشنطن،فتسميته هذه تعني أنه قاضٍ من الحزب الجمهوري،أي من حزب الرئيس.والقرار المتخذ كناية عن حكم قضى بتعليق قرار الرئيس ترامب التنفيذي الذي منع بموجبه رعايا سبع دول إسلامية من دخول الولايات المتحدة الأميركية،حيث لم تتردّد وزارة العدل من إستئناف هذا الحكم أمام محكمة الإستئناف الفيدرالية،التي أصدرت حكمها فجر الأحد 5\2\2017 والذي قضى برد الإستئناف.طبعاً وزارة العدل قد تلجأ الى المحكمة العليا،التي تُعتبر أحكامها مُلزمة لكل المحاكم الأميركية من محلية وفيدرالية،ولهذا بدأت وسائل الإعلام الأميركية تُنذِر بوقوع أزمة سياسية قضائية،في حال تابع الرئيس الأميركي الهزء من القضاء الأميركي،والمحكمة العليا، وإن كان قد عيّنَ فيها مؤخراً عضواً محافظاً،لكن هذه المحكمة لن تتراجع عن أحكامها التي تُرسّخ حماية حقوق الأنسان وحرياته،وذلك منذ التعديل الأول للدستور الأميركي الذي جرى في القرن التاسع عشر،حيث ضمن هذا التعديل حرية الرأي والعبادة والمساواة.المحكمة العليا الأميركية لها تاريخ مُضيء في حماية الحقوق والحريات،ولولا أحكامها الجريئة منذ خمسينات القرن المنصرم،لما نال السود حقوقهم السياسية،ولِما وصل الرئيس باراك أوباما الى سدة الرئاسة في أميركا.نتمنى على الرئيس الأميركي الأقلاع عن مواقفه التهكمية تجاه كل من يُخالفه الرأي،ونقول له في لغتنا العربية – وهذا ما يسري برأينا على اللغة الأنكليزية – كل من يتكلم بصيغة الغائب والتجهيل يكون القصد من وراء ذلك الحط من صِفات المقصود،وعليه لا يجوز أن يصدر عنك مثل هذا التوصيف،" هذا الذي يُدعى قاضٍ" وإن كان موقعه في أصغر ولاية أميركية، لأن الشعب الأميركي لا يقبل بمثل هذه المواقف إن كان في العاصمة واشنطن دي-سي.أم في ولاية واشنطن.نحن نفهم ومن خلال تجربتنا الأمنية،أنه من الجائز والمقبول أن يتصرف موظف صغير في الدولة،تصرفاً يَنُم عن فئوية أو تحيز أو تمييز في المعاملة على أساس العرق أو الدين أو السياسة،لكن من غير الجائز أن يأتي هذا التصرف من رئيس دولة عُظمى تتغنى بدستورها - أول دستور مكتوب في العالم – حامي الحريات والأقليات والتعددية في الداخل الأميركي،والأصعب من إطلاق المواقف، هو التصدي من قبل رئيس الدولة للسلطة القضائية التي تتمتع بصلاحيات غير مسبوقة في اميركا،قياساً على كل السلطات القضائية حول العالم.ترى هل نسي الرئيس "ترامب" أمام من أقسم اليمين الدستورية؟ طبعاً هو يعلم أن الدستور الأميركي أوجب عليه القسم أمام رئيس المحكمة العليا،المعروف بأسم قاضي القضاة،وهو يعلم أيضاً في حال أُتهِام الرئيس الأميركي وفق الدستور،أن محاكمته ستحصل أمام الكونغرس الأميركي،برئاسة قاضي القضاة.لذلك عليه التروي وعدم المس بالقضاء لأن النظام الأميركي وفق الدستور يقوم على مبدأ الفصل الحاد بين السلطات،وإن كان تعيين القضاة في المحكمة العليا من صلاحيات الرئيس الأميركي بعد موافقة الكونغرس على من يُسّميه،إلاّ أنه رغم هذه الصلاحية الرئيس الأميركي غير مُخول التصرف حيال القضاء الأميركي،كما بادر الى ذلك الرئيس ترامب،و لا يجوز لأي سبب من الأسباب القول "هذا الذي يُسمىّ قاضي" من قبل الرئيس،لأن ذلك من شأنه أن يقوض النظام السياسي الأميركي برمته،عندما يتصدى رئيس السلطة التنفيذية لعمل القضاء.وعلى ما يبدو ان رد الاستئناف هو رسالة ضمنية من قبل القضاء الى الرئيس ترامب،كي يلتزم مبدأ الفصل بين السلطات وعدم التدخل في عمل القضاء،لأنه هو ومستشاريه يعرفون تمام المعرفة،أنه بوسع أصغر موظف في أي مطار أميركي أن يمنع دخول الأجنبي الى الولايات المتحدة الأميركية رغم حيازته تأشيرة دخول صالحة،فاذا كان القانون الأميركي يجيز ذلك،لماذا يا حضرة الرئيس أصدرت قرارك التنفيذي،الذي ألغاه هذا الذي يُسمىّ قاضٍ،وعرضت مصداقيتك للأهتزاز!! سؤال وجيه لم أجد له فعلاً أي تفسير،سوى ما سبق وكتبته تعليقاً على خطاب القسم من أن الرئيس ترامب بدأ يُحضّر لمعركته الانتخابية لعام 2012! إذ من خلال مثل هذا القراريُخطّط للإبقاء على شد العصب الأميركي حول مواقفه التي أطلقها أبّان حملته الانتخابية.

العميد (اللواء) الدكتور أمين عاطف صليبا.